

البنوك الرقمية الإسلامية: التحول التكنولوجي والتحديات الشرعية

أ.د. عادل مبروك محمد

استاذ التمويل – عميد كلية التجارة جامعة القاهرة سابقاً وعميد أكاديمية أخبار اليوم

د. نجلاء عبد المنعم إبراهيم

دكتوراه في الاقتصاد

شهد القطاع المصرفي الإسلامي خلال السنوات الأخيرة تحولاً نوعياً عميقاً نتيجة الطفرة في التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي، حيث أصبحت البنوك الرقمية الإسلامية تمثل نموذجاً متقدماً للصناعة المصرفية يجمع بين الالتزام الدقيق بأحكام الشريعة الإسلامية والاستفادة من أحدث التقنيات الرقمية. وقد تسارع انتشار البنوك الرقمية عالمياً، إذ تجاوز عددها ٤٠٠ بنك رقمي، مع تزايد ملحوظ في حصة المالية الإسلامية، خاصة في دول الخليج العربي وشرق آسيا، مدفوعاً بتغيرات في سلوك العملاء وتوقعاتهم، إضافة إلى تأثيرات جائحة كورونا التي عززت الاعتماد على الخدمات المصرفية الرقمية.

تقدم البنوك الرقمية الإسلامية خدماتها بالكامل عبر المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية دون الحاجة إلى فروع تقليدية، مع التزامها الصارم بتجنب الفائدة والمعاملات المحرمة شرعاً، والتركيز على منتجات قائمة على المشاركة والتمويل الأخلاقي. ورغم ما يوفره التحول الرقمي من فرص واسعة لتحسين كفاءة العمليات وتوسيع قاعدة العملاء وتعزيز الشمول المالي، إلا أن هذه البنوك تواجه تحديات شرعية وتقنية وتنظيمية معقدة تتطلب حلولاً مبتكرة واستجابة تشريعية متطورة.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للبنوك الرقمية الإسلامية

تعريف البنوك الرقمية الإسلامية:

البنك الرقمي الإسلامي هو مؤسسة مالية تقدم جميع خدماتها المصرفية عبر القنوات والمنصات الرقمية باستخدام التقنيات الحديثة، مع التزام كامل بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها ومنتجاتها. تعتمد هذه البنوك على تقديم خدماتها دون الحاجة إلى فروع تقليدية، ويشمل ذلك فتح الحسابات، التحويلات، التمويل، وإدارة الاستثمارات، مع ضمان الامتثال الشرعي في كل خدمة.

تعريف البنوك الرقمية التقليدية :

البنوك الرقمية التقليدية هي مؤسسات مصرفية تقدم خدماتها بالكامل عبر الإنترنت أو التطبيقات الذكية، لكنها لا تلتزم بالضوابط الشرعية الإسلامية، وتعتمد في معاملاتها على الفائدة البنكية وغيرها من الأدوات المالية التقليدية.

تعريف البنوك التقليدية (غير الرقمية) :

هي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية من خلال الفروع المادية التقليدية، سواء كانت إسلامية أو تقليدية، وتعتمد بشكل أساسي على التفاعل المباشر مع العملاء.

جدول (١) الفروق الجوهرية بين البنوك الرقمية الإسلامية والبنوك التقليدية والرقمية غير الإسلامية

وجه المقارنة	البنوك الرقمية الإسلامية	البنوك الرقمية التقليدية	البنوك التقليدية (غير الرقمية)
الامتثال الشرعي	تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية (بدون ربا، عقود شرعية، مشاركة في الربح والخسارة)	لا تلتزم بالضوابط الشرعية، تعتمد الفائدة والمنتجات التقليدية.	قد تلتزم أو لا تلتزم حسب النوع (إسلامية أو تقليدية)، غالباً تعتمد الفروع المادية
طريقة العمل	خدمات مصرفية رقمية بالكامل عبر الإنترنت والتطبيقات، دون فروع	خدمات رقمية بالكامل دون التزام شرعي.	خدمات عبر الفروع المادية، مع بعض الخدمات الرقمية
المنتجات والخدمات	منتجات متوافقة مع الشريعة: مرابحة، مضاربة، مشاركة، إجارة، تمويل أخلاقي	منتجات تقليدية: قروض بفائدة، حسابات توفير بفائدة، استثمارات رأسمالية تقليدية	نفس المنتجات التقليدية، غالباً عبر الفروع
مصدر التشريع	الشريعة الإسلامية	القوانين المصرفية	القوانين المصرفية الوضعية
آلية تحقيق الأرباح	تقاسم الأرباح والخسائر، الاستثمار الحقيقي، لا فائدة.	تحقيق الأرباح عبر الفائدة البنكية	تحقيق الأرباح عبر الفائدة البنكية
الرقابة الشرعية	وجود هيئة رقابة شرعية تشرف على جميع المنتجات	لا توجد رقابة شرعية	لا توجد رقابة شرعية

المبادئ الشرعية الحاكمة للصيرفة الرقمية الإسلامية

تخضع الصيرفة الرقمية الإسلامية لمجموعة من المبادئ والضوابط الشرعية التي تضمن التزامها التام بأحكام الشريعة الإسلامية، سواء على مستوى المنتجات أو العمليات أو البنية الرقمية. ويمكن تلخيص أهم هذه المبادئ فيما يلي :

- الأصل في المعاملات المالية الإباحة: أي أن جميع المعاملات مباحة ما لم يرد نص بتحريمها، مع ضرورة عرض أي قضية مستجدة على القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع ومقاصد الشريعة.
- تحريم الغرر (الجهالة والمخاطرة المفرطة): يجب أن تكون جميع العقود والمعاملات واضحة وخالية من الغموض أو المخاطر المفرطة، وأن يكون محل التعاقد موجوداً وممكن التسليم عند التعاقد، ما يمنع المضاربات على أمور مستقبلية غير مؤكدة.
- تحريم المتاجرة في الأنشطة المحرمة: يحظر الاستثمار أو التمويل في القطاعات أو الأنشطة التي تحرمها الشريعة، مثل الخمر، القمار، الأسلحة المحرمة، وغيرها.
- ضرورة ربط العمليات المالية بالأصول الحقيقية: تشترط الشريعة أن تستند جميع المعاملات إلى أصول أو خدمات حقيقية، ويُمنع بيع الديون أو التعامل في المشتقات المالية المحرمة، ويُشترط القبض الفعلي أو الحكمي للسلع قبل إعادة بيعها.
- الشفافية والوضوح في جميع المعاملات: يجب الإفصاح الكامل عن الشروط والأحكام، وضمان وضوح العقود الرقمية، بما يمنع الغش أو التدليس ويحقق العدالة بين الأطراف.
- الرقابة الشرعية المستمرة: تخضع المنتجات والخدمات الرقمية لمراجعة هيئات شرعية متخصصة، تتابع مدى التزام العمليات الرقمية بأحكام الشريعة وتصدر الفتاوى اللازمة بشأن المستجدات التقنية.
- الالتزام بأثر العقود الشرعية: يجب احترام آثار العقود وعدم التحايل على الشريعة من خلال صيغ شكلية أو توسع غير منضبط في العمل بالقبض الحكمي أو الرخص الشرعية.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة بما لا يخالف الشريعة: يمكن توظيف تقنيات مثل البلوكشين والعقود الذكية والذكاء الاصطناعي لتعزيز الشفافية، وضمان تنفيذ المعاملات وفق الشروط الشرعية، والكشف عن أي مخالفات شرعية في العمليات المصرفية الرقمية.

ثانياً: التحديات الشرعية والتنظيمية للبنوك الرقمية الإسلامية

التحديات الفقهية في العقود والمعاملات الرقمية

تواجه البنوك الرقمية الإسلامية إشكاليات فقهية عميقة تتمثل في:

- **مشكلة القبض الشرعي:** تشترط الشريعة القبض الفعلي أو الحكمي للأصول في معاملات مثل المرافحة، لكن البيئة الرقمية تطرح تساؤلات حول تطبيق هذا المبدأ في المعاملات الافتراضية. فكيف يُتحقق من "التسليم" في الأصول الرقمية؟
- **الغرر (الجهالة) في العقود الذكية:** العقود الذكية القائمة على بلوكشين قد تحتوي على شروط غير واضحة أو قابلة للتفسير المتعدد، مما يخالف مبدأ الوضوح في الشريعة. كما أن التقلبات الحادة في قيمة الأصول الرقمية تزيد مخاطر الغرر.
- **توافق التقنيات الحديثة مع الضوابط الشرعية:** تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر، والعقود الذكية الآلية تثير إشكالات حول مدى توافق آليات عملها مع الضوابط الشرعية، خاصة فيما يتعلق بالشفافية وغياب التدخل البشري في حالات النزاع.

دور هيئات الرقابة الشرعية في مواكبة الابتكار

تواجه الهيئات الشرعية تحديات جسيمة في ظل التسارع التكنولوجي:

- **فجوة السرعة بين الابتكار والفتوى:** دورة تطوير المنتجات الرقمية تستغرق أسابيع بينما تستغرق المراجعة الشرعية أشهراً، مما يعيق قدرة البنوك على المنافسة.
- **الحاجة لتخصصات متعددة:** تتطلب المراجعة الفعالة أعضاء يجمعون بين التخصص الشرعي والإلمام بالتقنيات الحديثة كالبلوكشين والذكاء الاصطناعي، وهو ما تفتقر إليه العديد من الهيئات.
- **الرقابة المستمرة:** لا تكفي الموافقة الأولية على المنتج، بل تحتاج الهيئات لآليات مراقبة مستمرة لضمان استمرار التوافق الشرعي، خاصة في المنتجات القائمة على تقنيات متطورة مثل التمويل الرقمي.

التحديات القانونية والتنظيمية

التحدي	المظاهر	المخاطر
الإطار التشريعي	غياب تشريعات متخصصة للصيرفة الإسلامية الرقمية في 70% من الدول العربية	تعطيل إطلاق خدمات رقمية متوافقة مع الشريعة
حماية البيانات	تعارض بعض متطلبات "الخصوصية" مع متطلبات الشفافية الشرعية	صعوبة التوفيق بين GDPR والضوابط الشرعية للإفصاح
الأمن السيبراني	ارتفاع تكاليف الحماية بنسبة 40% مقارنة بالبنوك التقليدية	زيادة تكاليف التشغيل وضعف القدرة التنافسية

ثالثاً: تجارب رائدة ونماذج ناجحة للبنوك الرقمية الإسلامية في العالم العربي

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في قطاع البنوك الإسلامية الرقمية بالمنطقة العربية، حيث برزت تجارب رائدة تجمع بين الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والابتكار الرقمي، ما جعلها تنافس كبرى المؤسسات المصرفية العالمية وتلبي تطلعات العملاء العصريين.

بنك بوبيان (الكويت)

يعد بنك بوبيان من أبرز البنوك الإسلامية الرقمية في العالم العربي، وقد حصل على جائزة "أفضل بنك إسلامي في العالم في مجال الخدمات المصرفية الرقمية" من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية للعام السادس على التوالي، إلى جانب جوائز الأفضل في الكويت والشرق الأوسط. تميز البنك باستراتيجيته القوية في جذب العملاء نحو الخدمات الرقمية، وتحفيزهم على التحول الرقمي، ونمو قاعدة مستخدمي الخدمات الرقمية بشكل غير مسبوق. كما أطلق البنك العديد من المنتجات والخدمات المبتكرة عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية، مما مكّن العملاء من إجراء معظم العمليات المصرفية دون الحاجة لزيارة الفروع، حتى في أوقات الأزمات مثل جائحة كورونا.

بنك Nomo لندن – الكويت

أطلقت مجموعة بنك بوبيان بنك Nomo كأول بنك رقمي إسلامي عالمي من لندن، ليجمع بين التقنية الحديثة والامتثال الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية. يُعد Nomo نموذجاً فريداً في الصناعة

المصرفية، حيث يتيح للعملاء من الكويت والمنطقة والعالم فتح الحسابات وإدارة العمليات المصرفية رقمياً بالكامل، مع خضوع البنك للرقابة البريطانية الصارمة، ما يعزز الثقة والشفافية في عملياته.

الإمارات الإسلامي (الإمارات)

برز "الإمارات الإسلامي" كأحد أكثر البنوك ابتكاراً في المنطقة، حيث حصل على جائزة "المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات العربية المتحدة" ضمن جوائز يورو موني للتمويل الإسلامي ٢٠٢٤. أطلق البنك منتجات رقمية متقدمة مثل أول منصة رقمية لتداول الثروات والأسهم المتوافقة مع الشريعة، كما كان سباقاً في تقديم خدمات المحافظ الرقمية (Apple Pay، Google Pay، Samsung Wallet) وتطبيق "واتساب" المصرفي، بالإضافة إلى منتجات تمويلية وسكنية مبتكرة.

مصرفية ميم الرقمية (meem) السعودية

تُعد "ميم" أول مصرفية رقمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة والمنطقة، أطلقتها مجموعة بنك الخليج الدولي، وتعود غالبية ملكيتها لصندوق الاستثمارات العامة السعودي. تقدم خدمات مصرفية رقمية بالكامل للأفراد، مع التركيز على البساطة والسرعة والأمان، حيث يمكن للعملاء فتح الحسابات وإدارة جميع معاملاتهم عبر الإنترنت أو تطبيق الجوال دون الحاجة لزيارة الفروع.

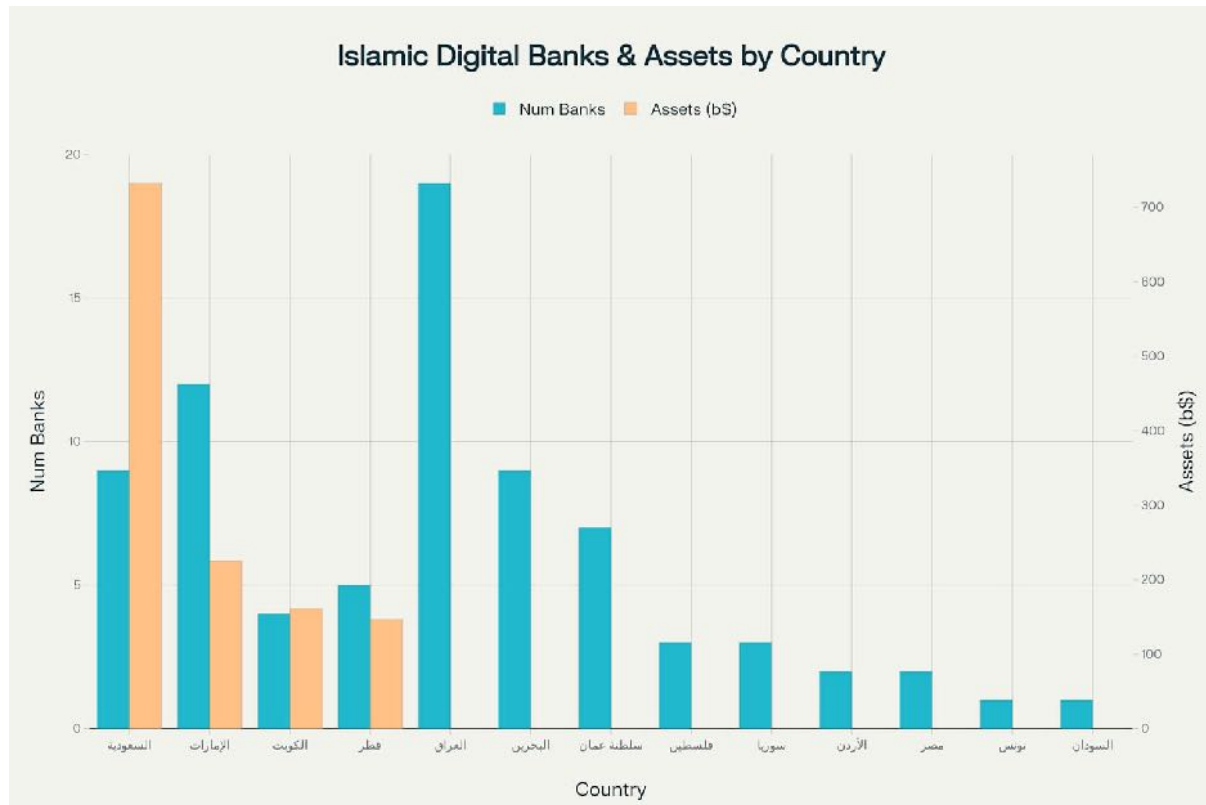
بنك إس تي سي (STC Bank) السعودية

بدأ كبوابة مدفوعات رقمية (STC Pay) ثم تحول إلى بنك رقمي متكامل برأس مال ٢.٥ مليار ريال سعودي، بعد حصوله على ترخيص من البنك المركزي السعودي. ويقدم خدمات مصرفية رقمية للأفراد والأعمال، مع التزام كامل بالأنظمة والتعليمات المصرفية وأعلى معايير الشفافية وحماية بيانات العملاء.

عدد البنوك الرقمية الإسلامية

- توزيع عدد البنوك الرقمية الإسلامية والأصول المالية (بمليار دولار) في الدول العربية، مع إبراز تفوق السعودية والإمارات وقطر والكويت في حجم الأصول، وتصدر العراق في عدد البنوك الرقمية الإسلامية:
- **السعودية** تتصدر من حيث الأصول (حوالي ٧٣٢ مليار دولار) مع ٩ بنوك رقمية إسلامية.
- **الإمارات** تأتي ثانية بأصول تبلغ ٢٢٥ مليار دولار و ١٢ بنكاً.
- **الكويت** بأصول ١٦١ مليار دولار و ٤ بنوك.

- قطر بأصول ١٤٧ مليار دولار و ٥ بنوك.
- العراق لديه أكبر عدد من البنوك (١٩ بنكاً) رغم غياب بيانات الأصول المالية الدقيقة.
- باقي الدول مثل البحرين، سلطنة عمان، فلسطين، سوريا، الأردن، مصر، تونس، والسودان لديها حضور أقل من حيث العدد أو الأصول



يُظهر الرسم أن السعودية والإمارات والكويت وقطر تتصدر الدول العربية من حيث حجم الأصول المالية للبنوك الرقمية الإسلامية، بينما يسجل العراق أكبر عدد من البنوك الرقمية الإسلامية رغم غياب بيانات دقيقة عن الأصول المالية. يعكس هذا الشكل مدى توسع وانتشار البنوك الرقمية الإسلامية في المنطقة، خاصة في دول الخليج العربي، مع استمرار النمو والتحول الرقمي في القطاع المصرفي العربي.

رابعاً: توصيات لتعزيز نجاح البنوك الرقمية الإسلامية

١. ضرورة تبني رؤية واضحة للتحويل الرقمي تشمل جميع جوانب العمل المصرفي، من تطوير المنتجات والخدمات إلى العمليات الداخلية وإدارة المخاطر.

٢. دمج التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، والحوسبة السحابية في البنية التحتية للبنوك الرقمية الإسلامية.

- ٣ . إنشاء لجان رقابة شرعية متخصصة في المنتجات الرقمية، وتدريب أعضائها على المستجدات التقنية .
- ٤ . تحسين أنظمة الأمان السيبراني وتبني تقنيات التشفير الحديثة وأنظمة الكشف عن الاحتيال الرقمية .
- ٥ . ابتكار نماذج تمويلية جديدة (مثل البيع الآجل، الجمعيات الادخارية الإلكترونية، الدفع الآجل) تتناسب مع احتياجات السوق وتلتزم بالضوابط الشرعية .
- ٦ . التركيز على حلول الشمول المالي والوصول إلى الفئات غير المخدومة مصرفياً عبر قنوات رقمية سهلة الاستخدام .
- ٧ . دعم برامج الابتكار المفتوح والمسابقات الرقمية لتشجيع رواد الأعمال على تقديم حلول جديدة في القطاع المالي الإسلامي .
- ٨ . استخدام مؤشرات الأداء الرقمية وبرامج التحليل المالي لمتابعة التقدم وتحقيق الأهداف الاستراتيجية .

المراجع

- ١ . د. صالح الخروصي، البنوك الرقمية الإسلامية... بين تطور تكنولوجيا المالية والالتزام بالضوابط الشرعية، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://mamun.om/ar/blog>
- ٢ . د. عبد الباري مشعل، "الإطار القانوني والرقابي للتمويل الرقمي والشمول المالي بالتركيز على المبادرة السعودية"، المؤتمر العالمي السابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية، التمويل الرقمي والشمول المالي: الإطار الشرعي والرقابي، ١ و ٢ نوفمبر ٢٠٢٢ .
- ٣ . د. يونس صوالحي، تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية، مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية، ٢٠٢٣ .
- ٤ . عبد الرحمان نعجة العفيفي، الرقمنة في البنوك الإسلامية.. فرصة للنمو أم عقبة شرعية؟، مجلة الأيام نيوز، ٢٠٢٥، متاح على الموقع الإلكتروني: <https://elayem.news>
- ٥ . د. علي إبراهيم داود جابر، تقييم فعالية حلول الأمن السيبراني في المصارف الإسلامية لتقليل المخاطر المالية، مجلة اقتصادنا الإسلامي، العدد السابع، ٢٠٢٥ .
- ٦ . البنوك الرقمية في السعودية، مجلة سعودبيديا، <https://saudipedia.com>
- ٧ . البنوك الرقمية في السعودية: تحول رقمي يعيد تعريف القطاع المالي، <https://ae.linkedin.com>
- ٨ . شبكة الصيرفة الإسلامية، تقارير مالية، <https://www.alsayrfah.com>
- ٩ . المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يطلق دليل التحول الرقمي للبنوك الإسلامية، مارس ٢٠٢٥، <https://mubasherbanks.com>